CD/PV.1088
7 February 2008

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الخميس، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١١/١٠

الرئيس: السيد سمير العبيدي تونس

(A) GE.08-60445 160708 170708

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٨٨ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في هذا الاجتماع أن أعرب عن ترحيبي الحار بضيفنا الموقر، السيد توماس داغوستينو مدير إدارة الأمن النووي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أعرب عن شكري لوفد الولايات المتحدة لأنه أتاح لنا هذه الفرصة للاستماع إلى هذا الخبير الموقر والتفاعل معه، وهو خبير معروف بخبرته الواسعة في مجال القضايا النووية، بما في ذلك قضايا الأمان والأمن.

وضيفنا الموقر، في منصبه الحالي، ليس مسؤولاً فقط عن إدارة برنامج الأسلحة النووية في الولايات المتحدة؛ وإنما يعمل أيضاً بشكل خاص على تشجيع التعاون الدولي في مجال الأمان وعدم الانتشار النوويين. وهذه القضايا على جانب كبير من الأهمية في ضوء مداولات وشواغل مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو السبب في أننا سوف نهتم كثيراً بالاستماع إلى ما سيقوله السيد داغوستينو. وكما أشرت في جلستنا يوم الثلاثاء الماضي، فإنني أعتزم تعليق الجلسة الرسمية، بعد العرض الذي يقدمه السيد داغوستينو، وعقد جلسة غير رسمية يجيب خلالها ضيفنا على أسئلتكم. وبعد الجلسة العامة غير الرسمية، سوف نستأنف عملنا في جلسة عامة رسمية الساعة ١٢/٣٠ تماماً. والآن أعطي الكلمة للسيد داغوستينو.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وإلى الرئيس العبيدي والرؤساء الستة وإلى المؤتمر هذا الصباح لإعطائي فرصة التحدث هنا اليوم. وإنه لتكريم وشرف لي أن أكون هنا ليس فقط لأمثل الولايات المتحدة، وإنما جئت هنا لأقف أمام هذه الهيئة.

وأود أن أتقاسم معكم ملاحظة شخصية. لقد عاش والداي وعملا هنا في جنيف لسنوات عديدة في تسعينات القرن الماضي، وعمل والدي في واقع الأمر في بروتوكولات التحقق لمعاهدة التفجيرات النووية السلمية ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية - والواقع أنه كان عضواً هنا في الوفد المعني باتفاقية الأسلحة الكيميائية. لذلك فإنه لشرف كبير لي أن أقف أمامكم اليوم. إنني أشعر بعلاقة شخصية وثيقة للغاية مع هذه الهيئة ومعكم جميعاً بصفة شخصية. وإنني أتطلع إلى هذه الفرصة لكي أتحدث عما نفعله في الولايات المتحدة، والأهم من ذلك، لكي أجيب على التساؤلات التي قد تكون لديكم بشأن برامجنا، وأتطلع إلى هذا الحوار ونحن نعمل من أجل قضيتنا المشتركة هنا اليوم.

إنني أعرف أن المؤتمر قد اعتمد مؤخراً جدول أعمال يتضمن سبعة بنود، اثنان منها لهما علاقة مباشرة بالعرض الذي سأقدمه لكم اليوم. فالبندان ١ و٢ من جدول الأعمال يتناولان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومنع وقوع حرب نووية بما في ذلك كافة المسائل المرتبطة بها. ويسرني أن أبين لكم اليوم الخطوات الهامة التي اتخذتها وتتخذها الولايات المتحدة للتصدي لهذين البندين بشكل خاص.

وكما تعلمون، فإن الولايات المتحدة تريد من مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ عملاً جاداً بشأن قضايا نزع السلاح الحرجة. وهذه هي مهمة مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي. ولقد أوضحنا أن الولايات المتحدة تعتقد أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانشطارية هدف مرغوب فيه ويمكن تحقيقه بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وهذا هو السبب في أننا نواصل التمسك بمشروع النص الخاص بهذه المعاهدة والذي قدمناه إلى هذه الهيئة في عام ٢٠٠٦. ولكننا لم نتوقف في انتظار بدء المفاوضات لمعالجة المسائل الملحة الخاصة بالأمن الدولي. فمن المعروف أنه في عام ٢٠٠٤ أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة سوف تخفض مخزونها من الأسلحة النووية بصورة جذرية في عام ٢٠١٢. وسوف يكون لدى الولايات المتحدة نصف عدد الأسلحة التي كانت لديها في عام ٢٠٠١، وهو أدنى عدد تصل إليه منذ إدارة أيزنهاور في خمسينات القرن الماضي.

ولكن الشيء الذي قد يغيب عن الأذهان، كنتيجة لهذا الإعلان، أن الولايات المتحدة أعلنت عن تخفيضات أخرى في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي، أي منذ بضعة أشهر. فبعد أن وصلنا إلى العدد المتوقع لعام ٢٠١٢ في نهاية عام ٢٠٠٧ – أي أننا وصلنا إلى هذا العدد أساساً قبل موعده المقرر بخمس سنوات – أعلن الرئيس عن تخفيض آخر بنسبة ١٥ في المائة في المخزون الإجمالي للولايات المتحدة. واليوم سوف أتناول بمزيد من التفصيل الخطوات الهامة التي اتخذتها الولايات المتحدة لخفض ترسانتها النووية بما يتسق مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ولتعزيز الأمن الدولي.

وسوف أقدم العرض في هذا اليوم، ولكن ينضم إليَّ أيضاً نائبي لشؤون عدم الانتشار، ويل توبي، والدكتور كريس فورد وهو ممثل الولايات المتحدة الخاص لشؤون عدم الانتشار النووي. وقد أحتاج إلى برهة من الوقت لكي أحدثكم عن المنظمة التي أتولى مسؤوليتها. إنها إدارة الأمن النووي الوطني، وهي هيئة شبه مستقلة ضمن وزارة الطاقة. ونحن في الأساس مسؤولون عن جميع مراحل تطوير وإنتاج وصيانة الأسلحة النووية الخاصة بالولايات المتحدة وعن العمل للحد من الأخطار العالمية لأسلحة الدمار الشامل. وقد أضيف على وجه التحديد مهمة أخرى ضمن هذا الوصف، وهو العمل الذي نقوم به لتفكيك مخزونات الولايات المتحدة.

ويوجد أمامكم مخطط عام، وسوف أتناول باختصار النقاط الخاصة بعملنا لخفض نظم الإيصال، واعتمادنا على الأسلحة النووية، والقضاء على الأسلحة ذاتها، والتغييرات التي أقوم بإدخالها على البنية الأساسية، ومفهوم "الإحلال الموثوق به"، وقد يكون هذا من المواضيع التي قد تثار في جلستنا الخاصة بالأسئلة والأجوبة، وكذلك العمل الإضافي الذي نقوم به لكي لا نركز على الأسلحة وحدها بل نتناول المواد الانشطارية التي تخلفت نتيجة لذلك، وكذلك برامجنا التي تقع مسؤوليتها على مستر توبي لتنفيذ أنشطة عدم الانتشار.

وكما يعرف الكثير منكم في هذه الهيئة، فإن تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول من أجل تيسير نزع السلاح يعد عنصراً أساسياً من عناصر ديباجة معاهدة عدم الانتشار، وهذا هو الهدف، وهذا هو ما فعلناه في اعتقادي – وآمل أن تتفقوا معي بعد هذا العرض وبعد المناقشة التي سنجريها – أننا فعلناه، وأننا حققنا تقدماً ملموساً في الامتثال والتصدي للالتزامات التي نشعر أننا مسؤولون عنها في المادة السادسة.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

ولا يوجد لدينا اليوم سباق للتسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا. وهذه خطوة جيدة للغاية. ولكن هناك قلقاً متزايداً بشأن ظهور سباقات تسلح إقليمية ومن هنا تأتي أهمية امتثالنا لعدم الانتشار من أجل نجاح المادة السادسة.

ولقد قمنا بقدر كبير من الجهد رغبة منا في إشراك المجتمع الدولي والتفاعل معه. ولقد أجرينا لقاءات في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وتقدمنا بالعديد من صحائف الوقائع والخطب التي توضح سجلنا. وقد قمنا بمجهودات عديدة. والواقع أنني ذهبت في الفترة الأخيرة، في العام الماضي، مع ويل توبي إلى نيويورك لمناقشة أنشطتنا مع اللجنة الأولى، وأجرينا حواراً رائعاً مع المندوبين هناك، ونتيجة لذلك، رأينا أنه من المهم المجيء إلى هنا أيضاً وإتاحة الفرصة للحديث مع كل منكم هنا بشأن هذا الموضوع. ولهذا فإننا نتطلع إلى مواصلة هذا الحوار. وسوف تشاهدون في الشرائح المصورة وفي الملخصات أماكم موقعين شبكيين يشرحان الأمر بصورة أكثر تحديداً، إذا كانت هناك تفاصيل خاصة تبحثون عنها.

وتتحدث الشريحة الثانية عن خطوات هامة اتخذناها في الولايات المتحدة بشأن الحد من اعتمادنا على الأسلحة النووية كجزء من استراتيجية الأمن الوطني الخاصة بنا. ففي عام ٢٠٠٢، صدر "استعراض الوضع النووي" الذي يبين جهود الولايات المتحدة للنظر إلى الأسلحة النووية بصورة عملية في ضوء مختلف تماماً، وكان ردعنا يعتمد في واقع الأمر على القدرة على الرد بدلاً من الاحتفاظ الفعلي بمخزونات كبيرة من الرؤوس الحربية. وهذا التحول في الاستراتيجية النووية والسياسات النووية أتاح لنا البدء بشكل عملي في التفكير في خفض مخزوناتنا، وهذا في الواقع هو ما دفع الرئيس بوش والرئيس بوتن في نواحٍ كثيرة للعمل معاً من أجل توقيع معاهدة موسكو، التي قضت بخفض الرؤوس الحربية الاستراتيجية الخاصة بنا والموزعة بصورة عملية إلى ما بين ١ ٧٠٠ و٢ ٢٠٠ رأس. وقد أكملنا هذه التخفيضات مع نهاية عام ٢٠٠٧ بدلاً من عام ٢٠١٢ كما كان مقرراً في الأصل. والواقع أنه في عام ٢٠٠٤، قرر الرئيس، كما ذكرت قبل ذلك، أن معاهدة موسكو لا تتناول سوى الرؤوس الحربية الموزعة بصورة عملية وكان مهتماً بالمخزونات الإجمالية للولايات المتحدة، ولذلك قرر من جانب واحد إجراء خفض في مخزونات الولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة، وقرر منذ شهرين فقط، كما ذكرت من قبل، إجراء خفض آخر بنسبة ١٥ في المائة في مخزونات الولايات المتحدة.

ولقد سارعنا ليس فقط بإخراج الأسلحة من المخزونات - لأن السلاح الذي يخرج من المخزون يظل سلاحاً على هذه الأرض، ولذلك قررنا الإسراع بتفكيك هذه الأسلحة التي قررنا إخراجها من مخزوناتنا. وهناك آلاف كثيرة من هذه الأسلحة، وتفكيك سلاح نووي أمر بالغ التعقيد، ولذلك فإننا نعمل للإسراع بمعدل التفكيك، ولدي خريطة سأعرضها بعد قليل تتحدث عن تفاصيل الجهد في عملية التفكيك. وبمجرد أن تقوم بتفكيك سلاح نووي، تظل لديك المادة الانشطارية التي ينبغي التعامل معها، ولهذا اتخذنا بعض الخطوات الهامة للتعامل مع المواد الانشطارية، والواقع أن الوزير بودمان أعلن في عام ٢٠٠٧ عن التخلص من تسعة أطنان مترية إضافية من البلوتونيوم المخصص لصنع الأسلحة، إلى جانب ٥٢,٥ طن متري التزمنا بالتخلص منها بالفعل. ولذلك توجد بعض الخطوات الهامة هنا بالإضافة إلى تقديم النص الخاص بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي نرى أنها مهمة.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

وأخيراً، لقد بدأنا إجراء مفاوضات مع روسيا بشأن ترتيبات ما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) لعام ٢٠٠٩، وإنني أتصور أنه سوف يكون هناك بعض الاهتمام بنوع التقدم الذي حققناه هنا، وأعتقد أننا سنتمكن من مناقشة تعليقاتكم أو أسئلتكم في الفترة المخصصة بعد ذلك للأسئلة والأجوبة.

وفي عام ٢٠٠١، قال الرئيس بوش إننا نستطيع أن نغير، وسوف نغير حجم وشكل وطبيعة رادعنا النووي لكي نوضح أن الحرب الباردة قد انتهت. وقال إنني ملتزم بالتخفيض وبوجود رادع يعول عليه بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية بما يتسق مع احتياجات أمننا الوطني وتعهداتنا والتزاماتنا تجاه حلفائنا. وقد حدث هذا منذ عدة سنوات – منذ سبع سنوات، وتعد التخفيضات التي سأوضحها لكم خطوات رئيسية في الجهد المبذول ليس فقط للنطق بهذه الكلمات وإنما لنبين كيف تترجم هذه الكلمات إلى واقع عملي، وبوصفي مسؤولاً عن مخزون الأسلحة النووية في الولايات المتحدة، أستطيع أن أؤكد لكم أننا نثق في الكلمات التي قالها الرئيس وأننا نتحرك في هذا الاتجاه.

ولكن من الواضح أن مستقبل حالة الأمن ليس مؤكداً. فهناك بعض الاتجاهات غير المواتية وأنتم تدركون ذلك جميعاً. فعلى الرغم من أننا نقوم بتقليص ترساناتنا النووية – وهذا يحقق أهدافنا – فإننا نريد أن نتأكد من أن ترسانتنا ورادعنا يدعمان أيضاً مقتضيات الأمن لنا ولحلفائنا، ولهذا يتعين علينا أن نمضي بطريقة متسقة ومدروسة، لأن ما لا نريده هو أن نتغاضى عن رغبة أي شخص في تطوير أسلحة نووية نتيجة لتقليص أسلحتنا بصورة جذرية كما نريد أن نفعل.

ويبين الرسم التالي، وهو رسمٌ بياني، التخفيضات التي أُجريت في المخزونات الموزعة بصورة تشغيلية. وسوف تلاحظون أن هناك انخفاضاً منتظماً وتدريجياً لمخزوناتنا في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهذه رؤوس حربية موزعة بصورة تشغيلية، ورؤوس حربية موضوعة على السفن أو في الغواصات أو موزعة على منصات الصواريخ الرابضة في القواعد الجوية. ومنذ عام ٢٠٠٠، سوف تلاحظون أيضاً في هذا الرسم انخفاضاً ملموساً أو تغيراً في المنحنى، يصل بنا إلى حدود معاهدة موسكو ومتطلبات التزاماتنا مع موسكو. وهكذا تشاهدون تحولاً كبيراً في هذا النمط وهو تحول حقيقي، كما أعتقد، ومهم لنا، ويبين التزامنا بالكلمات التي قالها الرئيس في أوائل هذا العقد.

ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك. فاتساقاً مع هذا الخفض، شهدت أيضاً نظم الإيصال الخاصة بنا – وهي الطائرات والغواصات والقذائف التسيارية الموجودة هناك، وهي وسائل لإيصال هذه الرؤوس الحربية – تغييرات جذرية، واستمرت في واقع الأمر حتى يومنا هذا، كما أُجري خفض نسبة ٥٠ في المائة في نظم الإيصال على مدى العقد ونصف العقد الأخيرين. وعندما ننظر إلى الأمام، وبمجرد أن نستكمل تنفيذ متطلبات معاهدة موسكو ونخفض مخزوناتنا بنسبة ٥٠ في المائة – ثم بنسبة أيضاً قدرها ١٥ في المائة – سوف يجري نقاش كبير في واشنطن ومناقشات داخل الكونغرس لإنشاء لجنة مشتركة من الحزبين لبحث وضعنا النووي. وسوف نواصل إشراك الكونغرس في هذه المناقشات ونمضي قدماً بصورة ملائمة.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

وفيما يتعلق بتفكيك الأسلحة النووية ذاتها، فإنني شرحت من قبل بعض النقاط. وتشاهدون أمامكم صورتان – إحداهما على الطرف العلوي من اليمين – وهي صورة لمصنع تجميع وتفكيك الأسلحة النووية الخاص بنا، ويقع على الشريط الممتد من تكساس. وهذا المصنع هو في الأساس المصنع الذي يتم فيه تجميع وتفكيك جميع أسلحة الولايات المتحدة، وقمنا في العامين الماضيين باتخاذ خطوة بالغة الأهمية نحو زيادة ما نسميه خطوط تفكيك الأسلحة النووية، التي تفصل المادة الانشطارية عن المتفجرات الشديدة، وتدمر الأجزاء المصنفة، ونظم التوزيع والإشعال والإطلاق المرتبطة بذلك، ثم تعبئة البلوتونيوم في حاويات مغلقة بإحكام، وشحن البلوتونيوم الشديد الإثراء إلى مصنعنا Y-12 في تنبسي لتجهيزه وتخزينه وإضافته في نهاية المطاف إلى مخزون الولايات المتحدة من اليورانيوم الشديد الإثراء، وسوف أُبين فيما بعد ما نعتزم عمله بهذا اليورانيوم الشديد الإثراء.

ولكن النقطة المهمة هي أننا نتخذ خطوة فعلية لتفكيك هذه الرؤوس الحربية. والرأس الحربي من طراز W-56، وهو الركن الأسفل من اليسار مدمر بالكامل. وهو رأس حربي كان على قذيفة انسيابية تابعة لسلاح الطيران – ولم يعد له وجود بعد الآن. ومنذ عام ١٩٩٢، تم إخراج أكثر من ١٣ نوعاً من الرؤوس الحربية النووية من الخدمة أو التخلص منها بالكامل.

وهكذا بمجرد أن نتخذ القرار بإخراج الرؤوس الحربية من المخزون، وإخراج نظم الإيصال، وتفكيك الرؤوس الحربية ذاتها، يصبح لدي الآن البنية الأساسية: المختبرات والمصانع والأفراد الذي عملوا في هذا البرنامج طوال العقود العديدة الماضية، والواقع أننا أجرينا عليها تخفيضاً في الفترة الأخيرة، كخفض عن مستوى المجمع النووي الموجود وقت الحرب الباردة. إنها المباني والأفراد والمعدات والأدوات التي استمرت على مدى العقود الأخيرة في هذا المجال. ومنذ ثمانينات القرن الماضي خفضنا هذه البنية الأساسية بنسبة ٥٠ في المائة. وقد كانت مساحتها حوالي ٧٠ مليون قدم مربع قمنا الآن بتخفيضها إلى نحو ٣٥ مليون قدم مربع.

ومهمتي بالنسبة لهذا المجمع، والتي قررتها في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أي في الفترة الأخيرة، هي إجراء مزيد من التخفيض في هذا المجمع الخاص بالأسلحة النووية، وخفضه بنسبة أخرى تتراوح ما بين ٢٠ أو ٣٠ في المائة، باقتطاع تسعة أو عشرة ملايين قدم مربع أخرى من هذا المجمع. وهذا سوف يؤدي بالتالي إلى خفض بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ في المائة في الأفراد العاملين في هذا المجمع.

والآن أريد أن أوضح أن هؤلاء الأشخاص ليسوا مجرد أشخاص يعملون في الأسلحة النووية، لأنكم تعلمون أن أفضل الأشخاص الذين يمكنهم التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب النووي وعدم الانتشار هم نفس الأشخاص الذين يفهمون المواد الانشطارية وما شابه ذلك، ولكي يكون لدينا أفضل أجهزة للكشف عن المواد الانشطارية في العالم، حيث يمكننا وضع هذه الأجهزة على الحدود وفي المطارات والموانئ، فمن المؤكد أننا نحتاج إلى أفضل هذه الأجهزة ونحتاج إلى أفضل الأشخاص الذين يعملون في تصميمها وتوزيعها. وهكذا فإنه يوجد قدر من الاتساق بين الجانب الهجومي من برنامج الأسلحة النووية وما أسميه عنصر عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب في

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

البرنامج. وأنا ملتزم بجعل هذا التوازن يميل بصورة أكبر نحو مكافحة الإرهاب النووي - التعامل مع مكافحة الإرهاب النووي، والكشف عن المواد الانشطارية، والتعامل مع المواد الانشطارية، وتنفيذ الضمانات التي تعد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للعالم ونحن ننظر إلى ما يخبئه المستقبل.

ويبين لكم الرسم الذي يظهر الآن، وهو يعود إلى ثمانينات القرن الماضي، انتقالنا من ما يزيد على ٢٠ موقعاً في أنحاء البلد إلى ما يقدر الآن بنحو ٨ مواقع للأسلحة النووية وهو ما نخطط للمضي فيه مستقبلاً. والشيء المهم في هذا الرسم هو أن هذه المربعات ذات اللون القرنفلي تمثل مواقع بها مواد نووية، ونحن نبذل جهودا متضافرة لتجميع المواد الانشطارية بدلاً من أن نتركها موزعة في أماكن كثيرة في أنحاء البلد. والنقطة الأخرى هي أنه لن يكون لدينا فقط في المستقبل مواد نووية أقل حول المجمع بل إن هذا المجمع سوف يخفض حجمه بنحو ٣٠ في المائة - وهذا هو الأثر بالنسبة للولايات المتحدة.

ويبين الرسم التالي تاريخ البرنامج منذ عام ١٩٩٠، مع مؤشرات بالكلمات الصغيرة على الشريحة هناك، والتي تصف ما قمنا بتخفيضه ولماذا نخفضه. أما الخط الممتد على الجانب الأيمن، الذي يبدأ من السنة المالية ٢٠٠٧ إلى المستقبل، فيبين ما ذكرته قبل قليل، وهو ما أبذله من جهود لتخفيض حجم هذه البنية الأساسية أكثر من ذلك، نظراً لأنك تستطيع أن تقول أنه كان منبسطاً بصورة نسبية هي السنوات العشر الأخيرة. وقد ظل الحجم كما هو. ولكنه ليس كفؤاً للغاية. فهو أكبر مما نحتاج إليه. ولدينا كثير من المواد المنتشرة في أنحاء البلد. ونحن نعمل في مبانٍ قديمة. ونحتاج إلى تحسين ظروف أمننا. والواقع أن هذا هو ما نخطط لعمله، وهو ما يرسمه برنامجي للسنوات القليلة القادمة.

وأخيراً، أريد أن ألتمس لحظة لكي أتحدث عن مفهوم "الإحلال الموثوق به للرأس الحربية". إنه مفهوم لست متأكداً من حجم المناقشة التي جرت بشأنه هنا في مؤتمر نزع السلاح، ولكنه مفهوم أريد أن أعرضه هنا، وهو نهجنا الحالي للحفاظ على مخزوننا من الأسلحة النووية. فبينما نقوم بتخفيض حجم مخزوننا، نريد الحفاظ على التزامنا وعلى الوقف الاختياري الذي أعلناه طيلة الخمسة عشر عاماً الأخيرة بعدم إجراء تجارب نووية جوفية. وهذا التزام بالغ الأهمية أشعر به في واقع الأمر عندما رأيت تصميم مفهوم الإحلال الموثوق به، إنه العامل الرئيسي في اختياري لتصميم ليفرمور كنهج، لأنه من المؤكد أن هذا التصميم يعدّ في رأيي جهداً سوف يمكننا من الابتعاد بدرجة أكبر عن الحاجة إلى إجراء تجربة نووية جوفية، وهو ما أعتقد أنه إحدى السمات البالغة الأهمية. ولكننا نرى - كما اقترحنا في الواقع على الكونغرس في الميزانية التي قمت بعرضها يوم الاثنين من هذا الأسبوع - أن بذل جهد لدراسة تصميم مفهوم الإحلال الموثوق به أمر يستحق العناء. والفكرة هي أنه بدلاً من أن يكون لدينا رأس حربي نووي استحدث وصمم أثناء الحرب الباردة، وله قوة تفجيرية قصوى بالنسبة لوزنه، ونتيجة لذلك كانت له هوامش أداء بالغة الصعوبة، رأينا أنه من المهم أن يكون لدينا رأس حربي في مخزوننا - إذا كان لنا أن نحصل على رأس حربي - وأن تكون لدينا أعداد أقل من هذه الرؤوس الحربية، وأن نواصل تخفيض هذه الرؤوس الحربية للإقلال من احتمال إجراء تجارب جوفية. ولهذا نرى أن بذل جهد لدراسة هذا النشاط أمر يستحق العناء. وليس الغرض هو إنتاج رأس حربي، وإنما إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كانت هذه الطريقة عملية لإحلال مخزوننا الحالي.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

ولقد سمعتموني قبل ذلك أتحدث عن نهجنا لتخفيض ما بين ٧٠٠ ١ و٢٠٠ ٢ رأس حربي، وفي النهاية أريد أن أؤكد أن هذه الرؤوس الحربية ليست بحاجة في المستقبل إلى إجراء تجارب عليها. وأريد أن أتأكد أن هذه الرؤوس الحربية لا تقوم على تكنولوجيا الأمن في العقد السادس من القرن الماضي وإنما ترتبط بتكنولوجيات الأمن في القرن الحادي والعشرين. وسوف نستغرق بعض الوقت في دراسة هذا المفهوم - إذا سمح الكونغرس بذلك - ثم نمضي قدماً. وبهذه الطريقة، عندما يقوم الكونغرس في نهاية العام الحالي بمناقشة حجم المخزون في المستقبل، سوف تكون لديه معلوما عما إذا كان هذا النهج يستحق الدراسة بحيث يسمح لنا بالمضي في تخفيض حجم المخزون.

وتتحدث المجموعة التالية من الرسوم عن إزالة المواد الانشطارية وجهودنا لخفض كميات المواد الانشطارية على هذه الأرض بصورة جوهرية. ولقد أوقفت الولايات المتحدة إنتاج المواد الانشطارية. وقد أوقفنا إنتاج اليورانيوم الشديد الإثراء على سبيل المثال، في عام ١٩٦٤، وإنتاج البلوتونيوم في عام ١٩٨٨. ولا توجد لدينا الآن أي مرافق يمكنها إنتاج هذه المواد. وفضلاً عن هذا، وخاصة فيما يتعلق باليورانيوم الشديد الإثراء، أعلنا في عام ١٩٩٤ أن هناك ١٧٤ طناً متريا من اليورانيوم الشديد الإثراء زائدة عن الاحتياجات الدفاعية، وفي الإجمال قمنا بإزالة ٣٧٤ طناً متريا من هذه المواد من مخزون الولايات المتحدة. وهذا يعادل أكثر من ٠٠٠ ١٥ سلاح نووي باستخدام تعريف "الكمية المعنوية" الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يعني أساساً أننا تخلصنا من أكثر من نصف مجموع مخزون الولايات المتحدة تقريباً من اليورانيوم الشديد الإثراء.

وبالمثل، قمنا بإزالة ٦١,٥ طناً متريا من البلوتونيوم من مخزون الولايات المتحدة. وهذا يعادل ٦٠٠ ٧ سلاح نووي باستخدام معيار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعلن الوزير سام بودوان مؤخراً عن إزالة تسعة أطنان مترية من هذه الكمية أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في أيلول/سبتمبر الماضي. وللتخلص من هذه المواد، نقوم ببناء مرفق يتكلف ٤,٨ مليار دولار لتحويلها إلى وقود لمفاعلات التوليد، وهو يكفي لتوليد كهرباء لمليون بيت طيلة ٥٠ عاماً.

ونحن نعمل أيضاً بصورة تعاونية مع بلدان أخرى للكشف عن المواد النووية وتأمينها والتخلص منها. وهذا الجهد له نطاق كبير. فهناك ١,٨ مليار دولار موزعة على خمسة أنشطة برنامجية رئيسية تنفذ داخل أو على نطاق مائة بلد. والمجال الأول هو منع إنتاج المواد الانشطارية في روسيا والتخلص منها. ونقوم أيضاً بتمويل بناء محطتين للقوى تتيحان إغلاق ثلاثة مفاعلات روسية متقادمة لإنتاج البلوتونيوم النووى. وهذا سوف يحول دون إنتاج أكثر من طن من البلوتونيوم سنوياً في روسيا. ونحن في سبيلنا للعمل بصورة تعاونية مع روسيا لاستكمال هذه المشاريع وربما لاستكمالها قبل موعدها، ويقوم الروس بمهمة رائعة في هذا المجال، ومن الأرجح أننا سنغلق مفاعلات الإنتاج قبل عام من موعدها، في زيميزنوغورست.

والعنصر الثاني في هذا المجال البرنامجي هو شراء يورانيوم شديد الإثراء لتخفيفه بواسطة الخلط وتحويله إلى وقود مفاعلات. وتوفر هذه المواد المخففة نصف وقود الولايات المتحدة المستخدم في المفاعلات الأمريكية، والتي توفر بدورها ١٠ في المائة من احتياجات الكهرباء في الولايات المتحدة. وهذا يعني في المتوسط أن مصباحاً من بين كل عشرة مصابيح في أمريكا يضاء عن طريق سلاح كان سيوجه في وقت من الأوقات إلينا أو إلى حلفائنا.

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

والنشاط البرنامجي الرئيسي التالي هو تأمين المواد النووية والإشعاعية على نطاق العالم. وفي إطار هذا البرنامج، قمنا بتأمين أسلحة نووية روسية، ومواقع للمواد، وقمنا بتأمين مخزونات مدنية من اليورانيوم الشديد الإثراء وتأمين أو استعادة مواد إشعاعية. ويوجد أمامكم على الشرائح أمثلة قليلة عن بعض القياسات وبعض الأنشطة الخاصة التي كنا نقوم بها معكم ومع آخرين حول العالم لجعل هذا العالم أكثر أماناً.

ويعمل النشاط البرنامجي الرئيسي الثالث الخاص بعدم الانتشار على تعزيز القدرات الخاصة بالكشف عن عمليات النقل الدولي للمواد النووية غير المشروعة ومنعها. وقد وافقنا في إطار هذا البرنامج على تزويد معابر الحدود الروسية بأجهزة لكشف الإشعاعات قبل الموعد المقرر لها بست سنوات. وقمنا بتركيب معدات لكشف الإشعاعات بالموانئ الكبيرة في نحو ٢٤ بلداً، وقمنا بتدريب أكثر من ٠٠٠ ١٢ من موظفي الولايات المتحدة والموظفين الأجانب على منع انتشار الاتجار غير المشروع.

ويعمل النشاط البرنامجي الرئيسي الرابع على تعزيز وتشجيع الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار. وقد عملنا في إطار هذه البرامج مع بلدان أخرى لتعزيز النظم الدولية لعدم الانتشار، وتدريب المشغلين على أفضل الممارسات، ونحن نعمل بصورة مباشرة لإعادة توجيه العاملين السابقين في مجال أسلحة الدمار الشامل.

ويتركز النشاط البرنامجي الرئيسي الخامس على البحث والتطوير في مجال عدم الانتشار. وتدعم هذه الجهود جميع البرامج التي سبق ذكرها وتنقسم إلى برامج للكشف عن الانتشار، ومواد واستحداث معدات للكشف عن التفجيرات النووية.

غير أن عملية الانتشار أخذت في الازدياد برغم هذه الجهود والانجازات الضخمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. والواقع أن سلفي ومعلمي، السفير لينتون بروكس الذي كان في موقعي قبل ذلك، أدلى بهذا البيان في عام ٢٠٠٤، وأعتقد أنه من الملائم أن نبحثه اليوم. وعلينا أن نسأل أنفسنا: هل تغير الكثير؟ وسوف أتلو عليكم ما قاله:

"لقد شهدنا على مدى العقد الماضي تخفيضات كبيرة في أعداد الأسلحة النووية بالولايات لمتحدة، وتخفيضات في مستويات تأهب القوات النووية [بالولايات المتحدة]، وتخلي الولايات المتحدة عن إجراء تجارب نووية. ولم يتم توزيع أي رؤوس حربية جديدة، وكان هناك القليل من عمليات التحديث النووي في الولايات المتحدة. ولا يوجد على الإطلاق أي دليل على أن هذه التطورات جعلت كوريا الشمالية أو إيران تكبح برامجها الواضحة لحيازة قدرات على إنتاج أسلحة نووية. وعلى العكس من ذلك، فقد تسارعت تلك البرامج خلال هذه الفترة".

وفي الختام، أود أو أقول أن معاهدة عدم الانتشار تظل عنصراً أساسياً، كما تعلمون، في نظامنا الخاص بعدم الانتشار. وأعتقد أن لدينا سجلاً قوياً بشكل استثنائي فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة عدم الانتشار في جميع النواحي، بما في ذلك المادة السادسة. فقد كان عملنا يتقدم بصورة غير عادية. وقد شاركت في هذه العمل بشكل وثيق، وكنت أوجه تلك الأنشطة مباشرة على الأرض في واشنطن وفي مواقعنا الثمانية في أنحاء البلد. وقد كانت

السيد داغوستينو (الولايات المتحدة الأمريكية)

شراكاتنا مع روسيا رائعة، ونحن نتطلع إلى مواصلة ذلك، كما نتطلع إلى مواصلة شراكاتنا مع كثير منكم في أنشطتنا الخاصة بعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد داغوستينو على عرضه الهام والمتصل بعملنا، والذي تابعه المؤتمر باهتمام خاص. والآن أعلن تعليق الجلسة العامة الرسمية.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نستأنف الآن جلستنا العامة الرسمية. ويوجد لدي على قائمة المتكلمين للجلسة العامة لهذا اليوم ممثلون من البلدان التالية: الجزائر وبولندا وماليزيا وجمهورية إيران الإسلامية.

(تم تكلم بالعربية)

بكل سرور أعطي الكلمة لأخي وصديقي سعادة سفير الجزائر، لكم الكلمة سعادة السفير.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنني آخذ الكلمة وأنا أشعر بقدر من التأثر أثناء فترة رئاستكم، سعادة السفير العبيدي، أنت الممثل القدير لبلدكم، تونس في جنيف وعلى الأخص في مؤتمر نزع السلاح. وأقول "قدر من التأثر" لأننا نحتفل غداً بالذكرى الخمسين ليوم ٨ شباط/فبراير ١٩٥٨، عندما سجل التونسيون والجزائريون بدمائهم وثيقة الأخوة الأبدية في المغرب. وقد كان ذلك في ساقية سيدي يوسف.

وتأتي فترة رئاستكم في وقت صعب من بداية هذه الدورة، وتتحملون المسؤولية عن توجيهنا من أجل وضع جدول زمني للأنشطة في عام ٢٠٠٨ والحفاظ على قوة الدفع التي اتسم بها هذا المؤتمر لعدة سنوات حتى الآن. ويشهد الاعتماد السريع والسلس لجدول أعمالنا على الجهود الصبورة التي بذلتموها دوماً منذ العام الماضي. وهو أيضا تعبير عن روح التعاون والجهود المشتركة التي تعهد الرؤساء الستة ببذلها هذا العام، وكذلك عن الجو الإيجابي الذي يسود المؤتمر، وهو في الحقيقة جو يبشر بالخير، ونأمل أن يستمر لكي ننتقل بأعمالنا من حالة الثبات الراهنة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أتوجه بالشكر إلى سلفكم، سفير سوريا، ومن خلاله إلى جميع رؤساء العام الماضي. وأعرب عن امتناني أيضاً للسيد سيرجي أورزونيكيتس، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وللأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وأيضاً لجميع أعضاء الأمانة.

ويتفق الوفد الجزائري تماماً مع البيان الذي ألقاه ممثل سري لانكا الموقر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

وقال إن مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الشؤون الخارجية التونسي في الجلسة الافتتاحية لدورتنا في ٢٣ كانون الثاني/يناير تشهد على أهمية الدور الذي يقوم به مؤتمرنا في إقرار وتعزيز السلام والاستقرار

السيد الجزائري (الجزائر)

الدوليين. ويجب ألا يغيب عن أنظارنا أن هذه المهمة لا يمكن إنجازها دون التزام مشترك بنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وأضاف أن نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، لا سيما في الأمور النووية، يمر بأزمة خطيرة تهدد بتقويض السلام والاستقرار الدوليين. فكيف لا يمكننا أن نندد بأخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ وكيف لا يمكننا أن نحزن لوجود عدد كبير من الرؤوس الحربية النووية وخطر التضحية بالفضاء الخارجي من أجل أهواء القوى العسكرية؟ وهناك أيضاً خطر لا يقل تهديداً - وهو احتمال حصول جهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤسف حقاً أن مؤتمر نزع السلاح الذي أقعدته محاولات مساواة توافق الآراء بالأغلبية، قد أصبح أسير العجز، في حين أن حالة الأمن تتطلب منا إيجاد حلول تتلاءم مع الأخطار المحدقة بنا.

وأضاف أن الجمود الذي أصاب المؤتمر ليس ظاهرة ثانوية. إنه ليس في الواقع سوى تعبير عن الحالة التي اتسمت بها مساعي نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها لعدة سنوات حتى الآن.

ومن ثم يؤيد وفدي تأييداً تاماً ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين نزع السلاح وإطارنا المتعدد الأطراف. فالتعددية التي تقوم على مبادئ الميثاق ليست مجرد خيار، ولكنها السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول تلبي جميع مصالحنا. فالحلول من قبيل الأمن الجماعي سوف تعتمد على الثقة وليس عدم الثقة كما أن سيادة القانون سوف تتغلب على القوة.

ويجب أن يكون نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا، نظراً للآثار المدمرة حقيقة لهذه الأسلحة.

غير أنه يجب أن نعترف بأن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، والذي يتمثل محوره الأساسي في معاهدة عدم الانتشار، يواجه مصاعب خطيرة.

ولا يزال خطر الانتشار النووي قائماً. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يمكننا بطبيعة الحال أن نشير إلى التخفيضات في الترسانات النووية من جانب القوى النووية بموجب اتفاقات ثنائية أو قرارات فردية. ولكن خطوات من هذا النوع، كتلك التي أعلنها المدير داغوستينو ممثل الولايات المتحدة الموقر هذا الصباح من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الاطمئنان لو أنها اقترنت بقدر كبير من إمكانية عدم التراجع، والشفافية، وقبل ذلك، آلية للتحقق، التي تواصلت الدول الأطرف في معاهدة الانتشار إلى توافق في الآراء بشأنها عام ٢٠٠٠. والأمر الذي يبعث على مزيد من القلق تلك التفسيرات التي أعطيت للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتي تتناقض مع الالتزام السياسي الواضح الذي قطعته الدول النووية على نفسها بالقضاء على هذه الأسلحة. ألم نسمع من مصادر مختلفة أن الحفاظ على الأسلحة النووية وتحديثها من شأنه أن يرقى إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار؟ إن هذه التأكيدات، عندما تقترن بفكرة وجود حد أدنى من مخزون الردع الذي ذكر هذا الصباح، لن تشكل سوى تقويض آخر للمعاهدة. إننا لا نستطيع أن نقبل موقفاً يعتبر فيه إرجاء آثار معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى اعترافاً بإعطاء وضع الدولة النووية إلى ما لا نهاية للقوى النووية الحالية.

السيد الجزائري (الجزائر)

وفي حين أن الحرب الباردة قد تبددت، وتبدد معها بالتالي خطر التدمير المتبادل بين الغرب والشرق، فإن قدرة البشرية على تدمير نفسها لا تزال قائمة دون أن تمس. واسمحوا لي أن أضيف إلى الاقتباسات الحكيمة التي اختارها زميلنا سفير هولندا في بيانه يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اقتباساً آخر من الرئيس ريجان الذي قال عن الأسلحة النووية أنها غير منطقية تماما وغير إنسانية تماما ولا تصلح إلاّ لكي تقتل، وربما لتدمر الحياة على الأرض وتقضي على الحضارة.

وهذا يسلط الضوء على الشواغل التي أثارها وجود ما يقدّر بنحو ٠٠٠ ٢٧ من الرؤوس الحربية النووية، منها ٠٠٠ ٢ رأس جاهزة للإطلاق. أضف إلى ذلك تطوير سياسات الأمن التي تستند إلى الحفاظ على الاستقرار عن طريق الردع النووي.

وتوضع نظريات نووية تتجاوز حتى الفكرة التقليدية للردع عن طريق إصباغ الشرعية على الاستخدام الأول لهذه الأسلحة حتى ضد الدول التي لا تمتلك أياً منها.

وقال إن الخطر الذي تنطوي عليه مثل هذه السياسات دفع بعض المتخصصين إلى القول بأن الردع النووي في السياق الحالي يعدّ أكثر إلحاحاً منه أثناء الحرب الباردة. وتبين هذه التطورات، إن كانت هناك حاجة لذلك، استمرار صلاحية الوصايا العشر وأهمية إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي من أجل تفادي حدوث محرقة نووية.

ومن حق البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية، بما فيها الجزائر، أن تطالب البلدان الحائزة لأسلحة نووية بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها، واتخاذ تدابير منهجية وتدريجية للتحرك نحو نزع السلاح النووي الذي لا يمكن الرجوع فيه، والذي يتسم بالشفافية، والقابل للتحقق، في ضوء الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تقررت في العام ٢٠٠٠.

وليس هذا خياراً، ولكنه تعهد قطعته الدول النووية على نفسها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، كما أكده الحكم الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦.

وتقع المسؤولية الأولى في هذا المجال بطبيعة الحال على القوى النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن يكون وجود بلدين نوويين من بين الرؤساء الستة هذا العام بشير خير للمستقبل.

وفي السياق نفسه، يرى الوفد الجزائري أن البيان الذي ألقاه رئيس وزراء المملكة المتحدة يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في دلهي، والذي أكده البيان الذي ألقاه هنا وزير الدفاع في ذلك البلد قبل أمس، يعد إشارة إيجابية قوية من جانب إحدى القوى النووية التي تطالب بنزع السلاح النووي. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن البيان المشجع للغاية الذي ألقاه السيد توماس داغوستينو نيابة عن الولايات المتحدة هذا الصباح، والذي أعلن فيه عن الإسراع بعملية تفكيك الأجهزة النووية.

السيد الجزائري (الجزائر)

وفي هذا الإطار العام، يجب التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أن يلتزم هذا النص بمنطق عدم الانتشار الرأسي ونزع السلاح. ولتقديم إسهام فعال وحقيقي لتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، يجب أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عالمية وغير تمييزية في نطاقها ويجب في الوقت نفسه أن تكون فعّالة، وقبل كل شيء يمكن التحقق من تطبيقها. ووضع قاعدة للسلوك في هذا الصدد يتطلب قدرات للتحقق يمكن أن تكفل الامتثال للتعهدات التي قطعتها جميع الأطراف على نفسها. والأمر الذي لا يقل أهمية هو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبهذه المناسبة فإننا نهنئ ماليزيا وكولومبيا على تصديق هذه المعاهدة، ونرحب بالبيان الذي ألقاه ممثل الصين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بشأن الخطوات التي اتخذها بلده في هذا الاتجاه.

وقال إن مصداقية وفعالية معاهدة عدم الانتشار تعتمد اعتماداً كبيراً على عالميتها. وفي هذا السياق فإننا ندعو بإلحاح تلك البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة للانضمام إلينا لجعل المعاهدة عالمية خدمة لمصالح البشرية.

وأضاف أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعدّ مرحلة مهمة لتحرير العالم من الخطر النووي. وقد أعطت قارتنا مثالاً بإبرام معاهدة بليندابا بشأن اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية. ونحن نرحب باعتماد أقاليم أخرى صكوكاً مماثلة، ونأمل أن تمتد هذه التغطية والمزايا إلى الشرق الأوسط.

وأضاف أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تكن أبداً أقل إلحاحاً مما هي الآن، خاصة في السياق البالغ التوتر الذي نشهده هناك اليوم. فجعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يقدم إسهاماً بالغ الأهمية للعملية السلمية، وحتى إلى ما وراء ذلك. ومن المحزن أن نلاحظ أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب رفض دولة واحدة في المنطقة، وهي إسرائيل، التصديق على معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ واستنتاجات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وإنني أرحب هنا بالبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لأستراليا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ والذي سلّط فيه الضوء على أهمية هذه القضية.

وكنا نودّ أن نستمع إلى ممثل إسرائيل وهو يقدم لنا تقريراً عن التدابير التي اتخذتها سلطات بلده لضمان تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٤٨٧ الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٩ حزيران//يونيه ١٩٨١. وكنا نود أن نسمع منه عن تنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. وكنا نود أيضاً أن نسمع رده على النداءات التي وجهها المجتمع الدولي في قرارات المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار والتي أشرت إليها للتو.

وهذا هو المصدر الحقيقي في الوقت الحاضر للخطر النووي في الشرق الأوسط، وليس في أي مكان آخر. ولكن كما يقول المثل العربي "ليس هناك من هو أعمى من ذلك الذي لا يود أن يرى".

السيد الجزائري (الجزائر)

وتعلق الجزائر أهمية قصوى على مسألة ضمانات الأمن التي ستقدمها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لحمايتها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وتعترف القوى النووية من حيث المبدأ بالحق في حماية الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وإذا كان هذا هو الحال، فلماذا لا تعترف بأن دولنا لها الحق في الحصول على ضمانات بهذا المعنى في إطار صك قانوني دولي ملزم؟

وليس هذا مطلباً مبالغاً فيه: إنه في الواقع ليس سوى مقابل مشروع لنبذ خيار الأسلحة النووية نهائياً من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. إن الضمانات التي نطلبها من شأنها أن تقلص من الاختلال المؤقت نظرياً في مقتضيات الأمن بين البلدان النووية والبلدان غير النووية. ومن شأنها أن تعزز الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في قرارها سلوك مسار إنساني. وعن طريق الموافقة على منحنا مثل هذه الضمانات، سوف تظهر القوى النووية حسن نواياها. كما أن منح مثل هذه الضمانات من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار في المدى القريب. فليس منطقياً أن نعارض اتخاذ تدابير ملزمة في مجال ضمانات الأمن السلبية ونستنكر مخاطر الانتشار النووي. وكما يقول المثل الأمريكي: "خير لك أن تضيء شمعة بدلاً من أن تلعن الظلام".

وفي هذا الصدد، تجدد الجزائر نداءها إلى المؤتمر بإنشاء هيئة فرعية لغرض التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً عن ضمانات الأمن السلبية.

وأضاف أن الفضاء الجوي هو تراث مشترك للإنسانية. ومن واجبنا اتخاذ إجراءات لإبقائه على هذا النحو. ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لإنشاء هيئة فرعية تجري مناقشات تؤدي بنا في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات تهدف إلى حماية الفضاء الخارجي من أي رغبة في تسليحه. وإننا نتطلع باهتمام بالغ إلى الاقتراح الذي ستقدمه لنا الحكومة الروسية عن هذا الموضوع في الأيام القليلة القادمة والذي أعتقد أنه سيجدد لدينا الأمل في تحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، يجب أن تحدد دورتنا مجالاً للاتفاق داخل المؤتمر على العناصر التي ستحقق التوازن في برنامج عملٍ يكون مقبولاً لنا جميعاً.

وقد أسفرت جهود رؤساء المؤتمر الستة لعام ٢٠٠٧ عن برنامج العمل المقترح تحت رمز CD/2007/L.1، مشفوعاً بالوثيقتين CRP.5 وCRP.6.

ويتميز هذا الاقتراح بأنه يجمع بين أربع قضايا رئيسية، أي نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ووقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي رأينا أنه ينبع من مقترحات سابقة. وأشير إلى الاقتراح المقدم من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة المنشور تحت الرمز CD/1586، واقتراح آموريم (CD/1624)، وكذلك اقتراحنا، واقتراح السفراء الخمسة (CD/1693/Rev.1). والخيط المشترك الذي يجمع بين كل هذه المقترحات هو الحاجة إلى توازن ونهج يسعى للربط بين الأولويات المختلفة والتوفيق بينها.

السيد الجزائري (الجزائر)

ولا يمكننا أن نتجاهل الاقتراح L.1 ونعود إلى المربع الأول، لأننا إذا فعلنا ذلك فإن هـذا يعـني أننـا لا نعترف بمواقف بلدان كثيرة ونغض الطرف عن جهود بذلناها في السنوات الأخيرة.

ولم نستمع حتى الآن على الأقل إلى وفد واحد يرفض هذا الاقتراح بصورة قاطعة. ولهذا فمن حقنـا أن نأمل في أن نتمكن من الوصول إلى حل توفيقي.

غير أنه يجب الاعتراف بأنه على الرغم من تأييد الكثير من الوفود، لم يتم الوصول بعد إلى درجة النضوج الضرورية بشأن هذا الاقتراح.

ويتضمن الاقتراح L.1 في رأي وفدي عناصر إيجابية يمكننا أن نضع على أساسها برنامجاً للعمل طالما تؤخذ في الاعتبار الشواغل التي أعربت عنها بلدان معينة بصورة مشروعة.

وبدلاً من أن نتبع نهج "خذه كله أو اتركه كله" الذي يفرض علينا قبول أو رفض هذا الاقتراح برمته، يمكننا أن نجري مناقشة شفافة وصريحة وجادة بشأن التحفظات التي توجد لدى البعض فيما يتعلق بهذا المشروع. ودعونا نركز على هذه الصعوبات، وهي قليلة في عددها، بروح من التفاهم المتبادل، وبطريقة تمكننا من التغلب على الركود.

وأضاف أن برنامج العمل الذي نسعى إلى وضعه يجب أن يحقق شعوراً بالأمن لجميع دولنا. ويجـب أن تؤخذ أولويات كافة الجهات في الاعتبار لضمان أمن غير منقوص للجميع وفقاً لروح الوصايا.

ونحن نعترف بحق كل بلد عضو في التعبير عن شواغله فيما يتعلق بأمنه الوطني. غير أنه يجب علينـا أن نتجنب أي نهج يتم بمقتضاها مساواة الحق في مقاومة الاحتلال، الذي تعترف به الأمم المتحدة، مع الإرهـاب. فمثل هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء عملنا وتعقيده أكثر من ذلك.

وقال إن الجهود المبذولة للقضاء على الأسلحة النووية تشكل السبيل الوحيد للحفاظ على أمن العـالم وضمان بقاء البشرية ككل، ولهذا يجب أن تجمع كافة عناصر المجتمع الدولي، وليس الدول وحدها. فليس مـن المقبول منع المجتمع المدني من المشاركة في عملنا أكثر من ذلك. فلماذا ينبغي لمؤتمرنا أن يتقوقع بصورة عـصبية ويحيد عن الاتجاه العام الذي شهدناه في محافل أخرى للأمم المتحدة حيث يشارك المجتمع المدني بصورة كاملة؟ إنني أفكر تحديداً في مجلس حقوق الإنسان. فهل هناك من حق أكثر قداسة للبشرية من الحق في الحياة الذي نناقشه هنا؟

سيدي الرئيس، إننا نشعر بالامتنان لك ولجميع الرؤساء لعام ٢٠٠٨ على تزويدنا بجدول زمني لأنشطة هذه الدورة. ونهنئ المنسقين السبعة الذين عينتهم على مسؤوليتك لإجـراء مناقـشات بـشأن كافـة بنـود جدول الأعمال.

وينبغي القيام بهذه الممارسة بطريقة تسمح باستكمال ما أنجزناه في السنوات السابقة لضمان أن يـستمر برنامج العمل في النضوج.

السيد الجزائري (الجزائر)

وأضاف أن الجزائر التي سعت دائماً لدفع العمل في المؤتمر إلى الأمام، لن تدخر جهداً للعمل على تحرير هذا المنتدى من الجمود الذي استمر بالفعل لفترة طويلة.

وإذا كنا نرغب في الحفاظ على صلاحية مؤتمرنا، فيجب أن نتجاوز النظرة الضيقة لمصالحنا الوطنية ونعمل من أجل أمن البشرية جمعاء، لأننا وإن كنا نمثل دولنا، فإننا مكلفون بصورة جماعية بتفويض أوسع وهو التفاوض بشأن صكوك لنزع السلاح تجعل من الممكن تعزيز السلام والاستقرار في العالم الذي يُنظر إليه على أنه مجتمع واحد على هذا الكوكب يجمعه مصير واحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الجزائر الموقر على بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ولقد تأثرت على نحو خاص بما قلته عن بلدي اليوم. وأنت يا إدريس من بين أفضل أولئك الذين يمكنهم التحدث عن العلاقات الأخوية من أجل مستقبل أفضل لبلدينا. شكراً لك يا إدريس مرة أخرى.

والآن أعطي الكلمة لسفير بولندا الموقر.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً لأنني آخذ الكلمة لأول مرة في دورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب عن تهاني الصادقة لتوليكم الرئاسة الأولى لعام ٢٠٠٨، وأؤكد لكم، وللرؤساء الستة الآخرين، دعم جمهورية بولندا الكامل لجهودكم الشجاعة من أجل تحقيق توافق بشأن برنامج العمل والتغلب على حالة الجمود المحبطة.

وأرجو أن تتقبلوا أيضاً تهاني القلبية على سرعة اعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨. وأوجه التهنئة كذلك إلى السفراء السبعة الذين كُلفوا بالعمل كمنسقين بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وآمل أن تمتلئ لقاءاتهم بأفكار جديدة تقربنا من هدفنا النهائي - وهو البدء في المفاوضات الموضوعية.

وتؤيد بولندا تماماً البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لسلوفينيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

لقد انقضى بالفعل عامان منذ دورة عام ٢٠٠٦، عندما استهل الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح آلية التعاون الوثيق بين رؤساء المؤتمر، وهي الاستراتيجية التي تُعرف الآن باسم "الرؤساء الستة". وكما ذكرت أثناء دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تشعر بولندا بالرضا لأن رؤساء عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ نجحوا في وضع المخطط الخاص بعام ٢٠٠٦، ونتيجة لذلك، اتخذ مؤتمر نزع السلاح خطوة نحو تحقيق أهدافه النهائية. ففي هذين العامين، ارتفع مستوى الثقة فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وقد حققنا قيمة مضافة ببدء مناقشة موضوعية. ولهذا فإننا قد نركز على القضايا الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح من أجل الإبقاء على هذه الروح الإيجابية. وينبغي أن نحول دون أن تتسرب إلى مداولاتنا روح هدامة يمكن أن تؤدي بنا إلى حافة حقيقية لهيكل الأمن برمته. فمؤتمر نزع السلاح، بوصفه مؤسسة تحظى بالاحترام على المستوى الدولي، لا يستحق مثل هذا المستقبل المزري.

السيد راباكي (بولندا)

وقال إن القرار الرئاسي L.1 الذي قُدم في آذار/مارس ٢٠٠٧ واستكملته الوثيقتان CRP.5 وCRP.6 دفعنا قريباً من التوصل إلى توافق في الآراء وأوجد في هذه القاعة الزخم الذي نستمتع به الآن، وهو زخم ينبغي ألا يذهب هباءً.

وتعتقد بولندا أن القرار L.1 يشكل حلاً توفيقياً صيغ بدرجة جيدة للغاية، ويُظهر المهارات والحكمة الدبلوماسية لهذه الهيئة، وهو حل لا يزال ينسب إليه الفضل في دفع الأمور إلى الأمام ويرقى إلى الإنجازات الهامة لمؤتمر نزع السلاح في الماضي، وهي معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – والتي تُعد ببساطة ركائز الأمن الدولي. فبعد ١٠ سنوات تقريباً من "البيات الشتوي" غير المريح لا يمكننا أن نواجه مزيداً من التأجيل.

وفي هذا الصدد، فإننا نعطي أولوية واضحة للبدء – دون أي شروط مسبقة – في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى. ولا يزال هذا الصك، ببعديه المتعلقين بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، يُعد عنصراً مفقوداً في بناء الأمن النووي. وقد أكد السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه الافتتاحي أمام مؤتمر نزع السلاح يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام بشكل واضح الرغبة في بدء المفاوضات بشأن هذا الموضوع.

وأضاف إن بولندا والاتحاد الأوروبي على استعداد أيضاً للدخول في مناقشة موضوعية بشأن البنود الأخرى الواردة في القرار L.1، وخاصة نزع السلاح النووي ومنع وقوع حرب نووية. ويمكن ملاحظة التطورات الأخيرة في هذا المجال. فالخطاب الذي ألقته السيدة مارجريت بيكت وزيرة الشؤون الخارجية السابقة بالمملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بمؤتمر كارنيجي في واشنطن، والمقترحات الواردة في مقال "الرأي الافتتاحي بجريدة وول ستريت جورنال بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير، بعنوان "نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، والذي كتبه مسؤولون مرموقون سابقون في الإدارات الأمريكية والكونغرس، وكذلك الاقتراح الأخير لإيجاد آلية فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي، الذي ذكره السيد ديس براون وزير الدفاع بالمملكة المتحدة يوم الثلاثاء الماضي في هذه القاعة، كل هذا يجعلنا نناقش مسائل نزع السلاح بجدية وموضوعية لإيجاد قوة دفع جديدة على الأقل حتى العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. وقد استمعنا أيضاً باهتمام إلى العرض الذي قدمه اليوم السيد توماس داغوستينو، مدير وكالة الأمن النووي الوطني بالولايات المتحدة.

وبعد النداء الذي وجهه أمين عام مؤتمر نزع السلاح بأن يكون الظهور في المؤتمر على مستوى سياسي رفيع، اتخذت بولندا الترتيبات اللازمة لكي يقوم وكيل وزارة الشؤون الخارجية بزيارة لمؤتمر نزع السلاح من أجل مناقشة قضايا بالغة الأهمية بالنسبة لسياسات الأمن في بولندا.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أبدي ملاحظتين لهما طبيعة دبلوماسية وفلسفية. فعام ٢٠٠٨ سوف يكون عاماً حاسماً بالنسبة لمستقبل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي ألا ندخر جهداً لصون وتعزيز "هذا المنتدى الوحيد المتعدد

السيد راباكي (بولندا)

الأطراف لدى المجتمع الدولي من أجل إجراء مفاوضات عالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". ولست أريد بهذه الكلمات أن تكون ترنيمة دبلوماسية أخرى. ولكن على العكس من ذلك أرى أن هناك قيمة مضافة حقيقية في هذه الآلية الفريدة المتعددة الأطراف. ولهذا، وعلى ضوء الموقف الراهن، ألا ينبغي لنا أن نعيد صياغة عبارة (السناتور ريتشارد لوغار) الشهيرة "اتركوا المجال أو اتركوا المهمة" فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح لتصبح "تحركوا إلى الأمام أو اتركوا المهمة"؟ إنني أعتقد أنه ليس أمامنا سوى خيار واحد هنا هو: أن نتحرك إلى الأمام.

ودعوني اقتبس أيضاً ما قاله الرئيس جون كندي في خطابه الذي لا يقل شهرة، والذي ألقاه في الجامعة الأمريكية يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٣. فقد قال: "لهذا، دعونا ألا نغمض أعيننا عن خلافاتنا - ولكن دعونا أيضاً نوجه اهتمامنا إلى مصالحنا المشتركة وإلى الوسائل التي يمكن بها حل هذه الخلافات ... ففي نهاية المطاف، نحن تجمعنا رابطة أساسية مشتركة وهي أننا نعيش جميعاً على هذا الكوكب الصغير، ونتنفس نفس الهواء ... ومصيرنا جميعاً هو الفناء".

إن الوقت يمر بالنسبة لنا جميعاً، ليس وحدنا كدبلوماسيين، ولكن بالنسبة لبني البشر أيضاً. وليس بوسع أي منَّا أن نضيع يوماً آخر من الأيام القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير هولند الموقر على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة، والآن أعطي الكلمة لممثلة ماليزيا الموقرة السفيرة هيسو كينج بي.

السيدة هيسو (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفدي يهنئكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح ويقدِّر تماماً جهودكم الصادقة لدفع عجلة العمل في المؤتمر إلى الأمام. ونود أن نؤكد لكم ولزملائكم من الرؤساء تعاوننا ودعمنا للمهام التي تنتظرنا. ونود من خلالكم أن نسجل تقدير ماليزيا لرؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧ على عملهم الرائع في توجيه المؤتمر خلال جلسات العام الماضي.

كما نهنئ السفراء الآخرين الذين عينتموهم كمنسقين لبنود جدول الأعمال السبعة ونتطلع إلى العمل معهم في هذا العام.

واقتناعاً منَّا بأن القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية هو الحل الوحيد ضد احتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها نظراً لأثرها المدمِّر على البشرية، يظل نزع السلاح النووي يحتل الأولوية العليا بالنسبة لماليزيا. ولهذا فإننا نرحب بالمعلومات الحديثة التي قدمها وزير الدفاع للمملكة المتحدة بشأن مبادرة بريطانيا الجارية للتعاون مع النرويج في استحداث تقنيات للتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية وكذلك العرض الذي قدمه هذا الصباح مدير وكالة الأمن النووي الوطني بالولايات المتحدة. ونحن نعتبر ذلك جزءاً من التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وينبغي أن تعقبها خطوات مناسبة نحو نزع السلاح التام والكامل. ومع هذا، فإننا نؤكد أن التخفيضات في عمليات التوزيع وفي الوضع التشغيلي لا يمكن أن تشكل بديلاً للوقف الذي لا يمكن الرجوع فيه والذي يهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيدة هيسو (ماليزيا)

ومن الواضح أنه عملاً بالالتزام الجماعي الذي قطعناه على أنفسنا في معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن تسير تدابير نزع السلاح جنباً إلى جنب مع تدابير عدم الانتشار. ومن المحزن أن هذا ليس هو الحال في واقع الأمر. ولا نزال نشهد تركيزاً أكبر على عدم الانتشار، كما ظهر مرة أخرى على سبيل المثال في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في فيينا العام الماضي. ونود إلى أن نشير إلى الاتفاق الذي تم أ ثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥ بشأن إيجاد توازن بين هاتين الركيزتين بصرف النظر عن حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف هي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبينما نرحب بالمعلومات التي تتحدث عن خفض الأسلحة النووية الموزعة، لا زلنا نشعر بالقلق والانزعاج من التقارير التي تتحدث عن تطوير تصاميم جديدة لأنواع من الأسلحة النووية أكثر تعقيداً لتحل محل المخزونات القديمة، وكذلك التحسن النوعي للترسانات النووية القائمة في مخزونات الدول الحائزة لأسلحة نووية. وهذه التطورات، مقترنة بنظريات جديدة عن الدفاع الاستراتيجي والتي تبرر منطق الاستخدام الأول للأسلحة النووية، إنما تعطي تفسيراً جديداً من جانب واحد للالتزامات التي اتفق عليها حتى الآن في إطار معاهدة عدم الانتشار. ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً بأن مثل هذه التحركات الارتدادية إنما تعزز الفكرة الواهية بأن وجود الأسلحة النووية ضروري للحفاظ على السلام والأمن، ولكنها بدلاً من ذلك تضع نظام عدم الانتشار بل والبشرية كلها في خطر.

ونحن نحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على التخلي عن مثل هذه النظريات النووية والانضمام بدلاً من ذلك إلى المجتمع الدولي في جهوده لبناء هيكل جديد للأمن العالمي عن طريق التخفيضات التدريجية للأسلحة النووية الحالية بما يؤدي في النهاية إلى القضاء عليها تماماً. وقالت إن التحدي لنزع السلاح هو التحدي الذي أُنشئ مؤتمر نزع السلاح من أجله لكي يتصدى له. وتحقيق هذا الهدف البعيد يتضمن التزامنا الكامل والقاطع.

واتساقاً مع التزاما ماليزيا الأكيد بنزع السلاح النووي، فقد أودعنا صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبتصديق كولومبيا على هذه المعاهدة يصل العدد الكلي لهذه التصديقات إلى ٢٤٤. وتؤكد ماليزيا أن الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة من جانب الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، يعد خطوة أساسية تسهم في عملية نزع السلاح النووي وبذلك تعزز السلام والأمن الدوليين. ونحن نحث الدول، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، التي لم تصدق بعد على المعاهدة، على أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت.

ومما يدعو إلى التشجيع ما يلاحظ من زخم وراء الاقتراح الرئاسي لعام ٢٠٠٧ الذي صيغ بعناية والوارد في الوثيقة L.1، والذي يفهم منه ضمن أمور أخرى أن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية جاهزة للتفاوض. وفي حين أننا نعتقد أن هذه الوثيقة لا تلبي تطلعاتنا في التصدي لقضايا أخرى أساسية بطريقة متوازنة وشاملة، فقد أبدت ماليزيا مع هذا مرونة واستعداداً للعمل بصورة وثيقة مع أعضاء المؤتمر بانضمامها إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة L.1 على أمل أن يعود المؤتمر إلى عمله الموضوعي بعد جمود ظل أكثر من ١٠ سنوات.

السيدة هيسو (ماليزيا)

وقد فعلنا ذلك أيضاً اعتقاداً منا بأنه بينما لا يزال نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا، وإلى أن يتم إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على غرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تظل إحدى الخطوات الأساسية التالية التي تحول دون انتشار الأسلحة النووية، والتوصل إلى نزع السلاح النووي الحقيقي.

ونحن نؤكد أن القضايا الرئيسية الأخرى، وهي: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء، ليست أقل أهمية، وسوف يتم التصدي لها تبعاً لذلك. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى قيام وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي بتقديم مشروع معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الأسبوع القادم. ونحن نعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً على الجهود المستمرة لمعالجة القضايا الرئيسية الأخرى ذات الأهمية. ونأمل أيضاً أن نرى في المستقبل مزيداً من المناقشات بشأن ضمانات الأمن السلبية، حيث إننا نعتبر ذلك خطوة هامة وقابلة للتحقيق نحو نزع السلاح النووي.

ويتعين علينا أن نعزز تصميمنا وأن نعمل نحو إعادة تنشيط العملية المتعددة الأطراف سعياً من أجل عودة هذا المؤتمر إلى العمل الموضوعي. وتأسف ماليزيا لأنه على الرغم من المفاوضات والمشاورات المستفيضة داخل المؤتمر ومن جانب الرؤساء، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح الرئاسي. وأضافت أن هذا العجز عن التوصل إلى حل توافقي يُعدُّ انتكاسة على الرغم من هدفنا المشترك والمُعلن وهو نزع السلاح النووي. ولهذا فإننا نحث على استمرار بذل الجهود لاستيعاب شواغل كل عضو من أعضاء المؤتمر والتوصل إلى توافق في الآراء، استناداً إلى النظام الداخلي، لضمان قبوله من جانب كل الدول. وقالت إن الشواغل المشروعة للدول الأعضاء في المؤتمر ينبغي أن تولى الاعتبار الجاد الذي تستحقه، وفي هذا السياق فإننا نؤيد البيان الذي ألقته سري لانكا نيابة عن مجموعة ٢١.

وفي الختام، أود أن أسجل تقديري للطريقة الشفافة التي أدرتم بها العمل يا سيادة الرئيس. وأعتقد أن مثل هذا النهج سوف يمكننا من المضي قدماً وتركيز جهودنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة ماليزيا الموقرة على بيانها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة للرئاسة.

وأخيراً، أعطي الكلمة لممثل إيران الموقر.

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني آخذ الكلمة لكي أردّ على الإشارات التي نُسبت إلى بلدي في سياق جلسة اليوم من جانب مدير وكالة الأمن النووي الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية، وأود أن أذكر النقاط التالية.

تعدُّ جمهورية إيران الإسلامية، كما أكدنا مراراً وتكراراً، عضواً في معاهدة عدم الانتشار وتخضع جميع أنشطتها النووية السلمية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنني أكرر أن برنامج إيران النووي يتفق تماماً مع الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار.

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية)

وأضاف أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة، دون تمييز، لها حق غير قابل للتصرف في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال إن شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية مصممون على ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية واستخدام تقدمهم السلمي باستحداث جوانب سلمية مختلفة لهذه التكنولوجيا. وتمتثل إيران في الواقع لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ولا تطالب بأي شيء أكثر من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف بموجب المعاهدة.

وأضاف أن كثيراً من التقارير التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد أشارت إلى الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. وقد أكدت الوكالة مراراً أنها "لم تشهد أي مؤشرات على وجود تحريف للمواد النووية لأغراض الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى". ولهذا فإن الإشارات التي أثيرت حول هذا الموضوع، فضلاً عن المزاعم، ليس لها أي أساس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيران، وأود الآن أن أدعو المؤتمر للبت في طلب إضافي ورد من دولة ليست عضواً في المؤتمر للمشاركة في عملنا. ويرد الطلب في الوثيقة CD/WP.547/Add.4. والطلب مقدم من غينيا.

هل لي أن أفترض أن المؤتمر يقرر دعوة غينيا للمشاركة في عملنا، وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استُكمل عملنا الآن لهذا اليوم. وسوف تعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الساعة ١٠/٠٠. وأود أن أذكركم بأنه في هذه الجلسة سوف يلقي سعادة السيد سرجي لافروف وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي كلمة أمام المؤتمر.

وأخيراً، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على تعاونهم الطيب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

— — — — —